S250203

SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

بيان

"العدالة المؤجلة: ضرورة كشف الحقيقة وتحقيق العدالة لضحايا مجزرة حماة 1982"

توصيات قانونية وإجراءات عملية

الأحد 02 شباط 2025

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، أُسدل الستار على فصل دامٍ من تاريخ سوريا المعاصر بسقوط نظام الأسد واستلام حكومة انتقالية للسلطة، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة تهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون. ومع ذلك، لا يمكن لسوريا بناء مستقبل مستقر دون مواجهة ماضيها والإنصاف لضحاياه، وفي مقدمتهم عشرات الآلاف من أبناء مدينة حماة، الذين تعرضوا في شباط/فبراير 1982 لأبشع مجزرة في تاريخ البلاد الحديث، حيث قُتلوا دون تمييز بين رجل وامرأة، مدني ومسلح، شيخ وطفل.

على مدار 43 عاماً، بقيت مجزرة حماة ملفاً مسكوتاً عنه، دون تحقيق رسمي، أو مساءلة للمتورطين، أو كشف لمصير آلاف المختفين قسرياً، أو حتى اعتراف بمعاناة الناجين وذوي الضحايا. وقد أودت هذه المجزرة بحياة ما بين **30,000 إلى 40,000** مدني، ما يجعلها جريمة جماعية ممنهجة ارتكبها نظام الأسد بسبق إصرار.

اليوم، ومع بداية عهد جديد، يصبح من الضروري على الحكومة السورية الجديدة فتح هذا الملف المغلق كخطوة أساسية في تحقيق العدالة الانتقالية، والتي لا تكتمل إلا عبر المحاسبة، وجبر الضرر، واستعادة الحقوق، والاعتراف الرسمي بالمجزرة.

وكانت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان قد أصدرت أول تقرير يمثل توثيقاً لجانب من المجزرة في الذكرى الأربعين لها، وعلى الرغم من مرور أزيد من أربعة عقود على المجزرة، لم تتمكن الأمم المتحدة من توثيق المجزرة بشكل رسمي، بل غابت أي محاسبة دولية بحقّ مرتكبي الجريمة. ومن المؤسف أنَّ المجتمع الدولي تجاهل هذه المجزرة، وهو ما يعتبر تخاذلاً بحقّ الضحايا ويشكل خطأً تاريخياً يجب تصحيحه.

إنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدعو إلى وضع حد لإرث الظلم الذي خلّفه نظام الأسد بحقّ المدينة وأهلها، وذلك كجزء من عملية بناء دولة قائمة على العدالة وسيادة القانون. وفي هذا السياق، تتضمن التوصيات الموسعة التالية مجموعة من الإجراءات العملية والقانونية والوطنية لتحقيق العدالة لضحايا مجزرة حماة 1982، التي من الضروري على الحكومة الانتقالية والمجتمع المدني العمل على تنفيذها لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلاً.

أولاً: ضرورة فتح تحقيق شامل في مجزرة حماة 1982:

تعد مجزرة حماة 1982 واحدة من أفظع الجرائم الجماعية في التاريخ السوري، إذ نفذها النظام السوري السابق بقيادة حافظ الأسد، عبر قواته الأمنية والعسكرية، بشكل ممنهج وعلى مدى شهر كامل، ارتكبت خلالها قواته عمليات قتل عشوائي، إخفاء قسري، وتدمير ممنهج للمدينة، ورغم جسامة الجرائم المرتكبة، لم يُفتح أي تحقيق رسمي حتى الآن، ولم يُحاسَب أي من المسؤولين عنها، مما عزز ثقافة الإفلات التام من العقاب، وأسهم في استمرار السياسات القمعية ذاتها خلال العقود اللاحقة، وصولاً إلى سقوط النظام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل فتح تحقيق رسمي في المجزرة ضرورة ملحة، من أبرزها:

1. **الطابع الممنهج للجريمة:** نُفذت المجزرة ضمن هجوم واسع النطاق استهدف المدنيين، واستخدمت فيها القوات العسكرية والأمنية التابعة للنظام السابق أساليب وحشية، مثل القتل الجماعي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والتدمير الشامل للأحياء السكنية، مما يجعلها جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.
2. **الانتهاكات الممتدة:** شملت المجزرة تدمير البنية التحتية، والاستيلاء على ممتلكات المدنيين دون تعويض، وملاحقة سكان المدينة وتشديد الرقابة الأمنية عليهم، إضافةً إلى حرمانهم من الخدمات الأساسية وتهميش المدينة في سياسة عقاب جماعية، وهو ما يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
3. **إخفاء مصير المفقودين:**

- منذ شباط/فبراير 1982، لا يزال مصير نحو **17,000 شخص** من أبناء مدينة حماة مجهولاً، بعد أن اعتقلتهم قوات النظام السوري ونقلتهم إلى مراكز احتجاز سرية.
- رفض النظام السابق تقديم أي معلومات حول أماكن اعتقالهم أو مصيرهم، مما يجعل هذا الإخفاء القسري جريمة مستمرة حتى اليوم.
- تشير تقارير حقوقية وشهادات عشرات الناجين والشهود إلى وجود مقابر جماعية لم يُكشف عنها بعد، ما يستدعي تشكيل فرق تحقيق متخصصة للكشف عن أماكن الدفن الجماعي.

4. **تدمير ونهب ممتلكات المدنيين دون أي تعويض:**

- تعرضت أجزاء واسعة من مدينة حماة، لا سيما الأحياء القديمة مثل الكيلانية، العصيدة، والزنبقي، للتدمير الكامل، وصودرت آلاف الممتلكات، وحُولت إلى شوارع وحدائق ومقرات حكومية دون أي تعويض لأصحابها.
- استولى النظام السابق على منازل الضحايا ومحلاتهم التجارية، ومنحها لضباط الأمن والجيش الموالين له، أو حولها إلى ممتلكات عامة، في انتهاك واضح لحقوق الملكية الفردية.
- يشكل هذا الاعتداء خرقاً صارخاً للحقوق المحمية بموجب **المادة 17** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يستدعي العمل على استعادة الحقوق ضمن إطار العدالة الانتقالية.

ثانياً: أهداف التحقيق:

يجب أن يكون التحقيق شاملاً وعادلاً وشفافاً، ويحقق الأهداف التالية:

1. تحديد المسؤولين عن المجزرة من الأفراد والكيانات:

- إجراء تحقيقات موسعة مع **كبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين** الذين قد يكون لهم دور في إصدار الأوامر بتنفيذ المجزرة. يشمل ذلك القادة الذين كانوا في مواقع اتخاذ القرارات العسكرية والسياسية خلال الفترة التي جرت فيها المجزرة.
- مساءلة الأفراد المتورطين في الانتهاكات وكل فرد شارك في عمليات القتل الجماعي، التعذيب، الاعتقال، والإخفاء القسري. يجب توثيق أدوارهم بشكل دقيق لتحديد مدى تورطهم في ارتكاب هذه الجرائم، سواء كان ذلك من خلال تنفيذ الأوامر، أو المشاركة المباشرة في العمليات.
- التحقيق في دور الوحدات العسكرية التي نفذت العمليات الميدانية، بما في ذلك الوحدات المعروفة مثل **سرايا الدفاع، اللواء 47**، الوحدات الخاصة، بالإضافة إلى أجهزة المخابرات المختلفة، التي قد تكون قد ساهمت في التخطيط أو التنفيذ الفعلي للمجزرة.

2. توثيق جميع الجرائم والانتهاكات:

- **جمع الأدلة المادية والأرشيفية التي تثبت مسؤولية النظام السابق عن المجزرة**، يشمل ذلك الصور، مقاطع الفيديو، الوثائق، والأسلحة المستخدمة، بالإضافة إلى أي مواد أخرى.
- إجراء مقابلات رسمية مع **الناجين وعائلات الضحايا** لتوثيق شهاداتهم، بشكل دقيق وموثق. تُعد هذه الشهادات مصدراً حيوياً لفهم تفاصيل المجزرة وتحقيق العدالة، كما أنّها تساهم في بناء سجل تاريخي مهم للواقعة.
- **فحص الوثائق الأمنية والعسكرية التي خلفها النظام السابق**، والتي قد تحتوي على أوامر رسمية، تقارير، أو وثائق تشير إلى التخطيط أو التنفيذ المباشر للمجزرة. هذه الوثائق يمكن أن تكشف عن المسؤولين عن اتخاذ القرارات التي أدت إلى وقوع المجزرة.

3. الكشف عن أماكن المقابر الجماعية وضمان إعادة دفن الضحايا بكرامة:

- **تشكيل فرق تحقيق متخصصة في الطب الشرعي** للكشف عن مواقع المقابر الجماعية داخل مدينة حماة وفي محيطها.
- **استخراج الرفات البشرية باستخدام وسائل علمية حديثة**، وإجراء تحاليل الحمض النووي لمطابقتها مع أقارب الضحايا.
- **إعادة دفن الضحايا** بطريقة تليق بكرامتهم الإنسانية، وتسليم رفاتهم إلى عائلاتهم.
- **توثيق جميع مواقع المقابر الجماعية** في تقرير رسمي يُنشر للرأي العام السوري والدولي.

ثالثاً: تشكيل لجنة تحقيق وطنية ومحاسبة المتورطين وفق القانون السوري والدولي:

1. تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة:

يجب على الحكومة الجديدة تشكيل **لجنة تحقيق وطنية مستقلة،** تضم قضاة، وخبراء قانونيين، وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، وعائلات الضحايا، تتولى:

- توثيق الجرائم.
- جمع الأدلة واستدعاء الشهود.
- تحليل الوثائق الأمنية والعسكرية المتعلقة بالمجزرة.
- تقديم اللجنة نتائج تحقيقاتها إلى الجهات القضائية المختصة، مرفقة بتوصيات واضحة بشأن الملاحقات الجنائية، والتعويضات، وجبر الضرر لضمان تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا.
- إعداد قاعدة بيانات وطنية تتضمن أسماء الضحايا، والمفقودين، والناجين.

2. تحميل المسؤولية القانونية الجنائية للأفراد والجهات المتورطة:

- مجزرة حماة عبارة عن هجوم منظم وممنهج استهدف السكان المدنيين، مما يترتب عليه مسؤولية جنائية مباشرة لكبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين.
- تشمل قائمة المتورطين كل من أصدر الأوامر، أو خطط للمجزرة، أو نفذها، أو تستر على مرتكبيها، بمن فيهم **حافظ الأسد، رفعت الأسد، مصطفى طلاس، عدنان الأسد،** وكبار قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية.
- يُطبق على هؤلاء مبدأ **"المسؤولية القيادية" (Command Responsibility)**، الذي ينص على أنَّ القادة العسكريين والمدنيين يتحملون المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم إذا كانوا على علم بها ولم يتخذوا أي إجراءات لمنعها.

3. ضرورة تعاون القضاء الوطني مع الهيئات الدولية:

- لا يمكن تحقيق العدالة بشكل فعال دون **انخراط القضاء السوري الجديد** في تحقيقات شفافة، تضمن امتثال المحاكمات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

- يتطلب ذلك التعاون مع الآليات الأممية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل **المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان،** للاستفادة من الخبرات التقنية والقانونية اللازمة لضمان نزاهة التحقيقات والإجراءات القضائية.

رابعاً: كشف مصير المفقودين واستعادة الحقوق وجبر الضرر:

لا تقتصر العدالة الانتقالية على محاسبة المسؤولين عن الجرائم، بل تمتد إلى جبر الضرر وتعويض الضحايا، من خلال كشف الحقيقة، واستعادة الممتلكات، وتعويض الأسر المتضررة. لقد كانت مجزرة حماة 1982 جريمة منظمة استهدفت السكان وممتلكاتهم وهويتهم الثقافية، واستمرت آثارها لعقود. لذا، فإنَّ أي عملية مصالحة وطنية حقيقية لا يمكن أن تتحقق دون تصحيح هذا الظلم التاريخي.

فيما يخص كشف مصير المفقودين:

1. **إنشاء هيئة وطنية للبحث عن المفقودين والكشف عن أماكن اعتقالهم أو إعدامهم:**

- يتعين على الحكومة الانتقالية إنشاء هيئة وطنية مستقلة للبحث عن المفقودين، تضم قانونيين، خبراء في الطب الشرعي، ناشطين حقوقيين، وممثلين عن عائلات الضحايا.
- يجب أن تمتلك هذه الهيئة صلاحيات واسعة تشمل:
  - **الوصول إلى السجلات الأمنية والعسكرية** للنظام السابق.
  - **البحث عن المقابر الجماعية**، وإجراء تحليلات الحمض النووي للتعرف على الضحايا.
  - **إجراء مقابلات مع الناجين والمسؤولين السابقين** الذين قد تكون لديهم معلومات عن المختفين.
- يجب أن تعمل الهيئة بالتنسيق مع **اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤسسة الأممية لشؤون المفقودين**، لضمان استخدام تقنيات متطورة في التحليل الجنائي والتعرف على الرفات.

2. **إلزام الحكومة بالكشف عن السجلات الأمنية المتعلقة بالمجزرة:**

- إصدار **قرار حكومي رسمي** يلزم جميع المؤسسات الأمنية بالكشف عن الأرشيفات التي تحتوي على قوائم المعتقلين والمختفين خلال المجزرة.
- وضع **آلية قانونية** تتيح لعائلات الضحايا الوصول إلى هذه السجلات لمعرفة مصير ذويهم.
- إجبار **المسؤولين الأمنيين السابقين** على تقديم شهاداتهم حول مواقع المقابر الجماعية وأماكن الاعتقال السرية.

3. **منح عائلات المفقودين حق التعويض المادي والمعنوي:**

- إصدار **شهادات وفاة رسمية للمفقودين** الذين تأكدت وفاتهم، مما يسمح لعائلاتهم بممارسة حقوقهم القانونية مثل **الميراث والتعويضات.**
- تقديم تعويضات مادية ومعنوية لعائلات الضحايا، تشمل:
  - **تعويض مالي** يعوض الأضرار الاقتصادية الناجمة عن فقدان المعيل الرئيس.
  - **دعم نفسي واجتماعي** لعائلات الضحايا، خاصة الأمهات والأطفال الذين عاشوا عقوداً من الألم بسبب اختفاء أحبائهم.
  - منح ذوي الضحايا **الأولوية في برامج التعويض** وإعادة التوطين ضمن مشاريع إعادة الإعمار.

فيما يخص استعادة الممتلكات المصادرة وإعادة الإعمار:

خلال مجزرة حماة 1982، لم تقتصر الجرائم على القتل والإخفاء القسري، بل شملت **تدمير أحياء سكنية بأكملها، ونهب المنازل والمحال التجارية، ومصادرة الممتلكات بشكل تعسفي**. بعض الأحياء، مثل **الكيلانية، العصيدة، والزنبقي**، دُمرت بالكامل وتم تحويل أراضيها إلى **شوارع وحدائق ومبانٍ حكومية**، دون أي تعويض لأصحابها.

1. رد جميع الممتلكات المنهوبة أو تعويض أصحابها مادياً:

- تشكيل **لجنة وطنية لاستعادة الممتلكات المصادرة**، تتولى:
  - **إجراء مسح شامل** للعقارات التي تمت مصادرتها منذ عام 1982.
  - **إعادة العقارات والممتلكات إلى أصحابها الأصليين أو ورثتهم** الشرعيين.
  - **تقديم تعويضات عادلة** للمتضررين الذين دُمرت منازلهم ولم يعد بالإمكان استعادتها.
- إلغاء جميع قرارات المصادرة التي صدرت **دون أساس قانوني عادل**، والتي استغلها النظام السابق لمعاقبة سكان المدينة.

2. إلغاء قرارات المصادرة غير القانونية التي حوّلت منازل المدنيين إلى ممتلكات حكومية:

- مراجعة **جميع قرارات تحويل الممتلكات الخاصة إلى ممتلكات حكومية أو مشاريع عامة**، وضمان إعادتها إلى أصحابها، أو تعويضهم مالياً **وفقاً لقيمة السوق الحالية**.
- محاسبة الجهات التي استفادت من هذه المصادرات، بما في ذلك **المسؤولون السابقون الذين استولوا على الممتلكات بطرق غير قانونية**.
- وضع **آلية تظلم شفافة** تسمح لأصحاب الحقوق برفع شكاوى رسمية لاسترداد ممتلكاتهم.

3. وضع خطة وطنية لإعادة إعمار الأحياء المدمرة، خاصة المناطق التاريخية:

- إطلاق **مشروع وطني لإعادة إعمار الأحياء المتضررة**، مع إعطاء الأولوية للسكان الأصليين في العودة إلى مناطقهم.
- الحفاظ على الطابع التاريخي والثقافي لمدينة حماة، من خلال إعادة بناء **المعالم المدمرة**، مثل **الأسواق القديمة، المساجد، الكنائس، والأحياء التراثية.**
- تخصيص **ميزانية حكومية** لدعم العائلات المتضررة في إعادة بناء منازلهم، عبر:
  - قروض ميسرة.
  - دعم تقني.
  - تسهيلات قانونية.
- إنشاء **صندوق تعويض وطني** لتمويل إعادة الإعمار، يعتمد على:
  - **الأصول المجمدة لمسؤولي النظام السابق** الذين شاركوا في المجزرة.
  - **الدعم الدولي والمنح المقدمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي** لتمويل مشاريع إعادة الإعمار.
  - **إيرادات الأصول غير الشرعية المصادرة من الفاسدين داخل النظام السابق.**

خامساً: توصيات إضافية لإجراءات حكومية رسمية لإحياء الذكرى وضمان عدم التكرار:

الاعتراف الرسمي بالمجزرة وإدانتها بوضوح:

1. إصدار بيان رسمي من الحكومة الانتقالية يعترف بمجزرة حماة كجريمة ضد الإنسانية، ويؤكد التزام الدولة الجديدة بتحقيق العدالة.
2. إعلان 2 شباط/فبراير يوماً وطنياً لإحياء ذكرى المجزرة، يُخصص لتكريم الضحايا والمفقودين والناجين، وضمان بقاء هذه الجريمة في الذاكرة الوطنية.
3. إقامة نصب تذكاري في مدينة حماة لضحايا المجزرة، يتضمن أسماء المدنيين الذين قُتلوا أو اختفوا قسراً خلال الحملة العسكرية عام 1982.
4. إدراج المجزرة في المناهج التعليمية، لضمان وعي الأجيال القادمة بالانتهاكات التي وقعت، ومنع تكرارها في المستقبل.
5. دعم برامج التوثيق الحقوقية بالشراكة مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، لتسجيل **شهادات الناجين وأقارب الضحايا وحفظها في أرشيف وطني.**

ضمان عدم تكرار المجازر عبر إصلاحات سياسية وقانونية وأمنية:

1. إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية، لضمان عدم استخدامها في قمع المدنيين مستقبلاً، وإنشاء **آليات رقابية مستقلة** تمنع تكرار التجاوزات.

- تشريع قوانين تضمن:
  - **حظر استخدام الجيش والأجهزة الأمنية ضد المدنيين.**
  - **تجريم عمليات القتل الجماعي والإخفاء القسري.**
  - **رفع الحصانة عن مرتكبي الجرائم.**

3. **إدماج مبادئ العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية**، لضمان وعي الأجيال القادمة **بخطورة الجرائم الجماعية**، ومنع إعادة إنتاج أنظمة استبدادية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org